العازمي: الكويت مقبلة على مشاريع ضخمة

إنطلاق أعمال مؤتمر تحديات البنية التحتية المستدامة 2019 برعاية سامية

العازمي وبوشهري في لقطة جماعية مع المشاركين

العازمي يكرم فيصل العتل

انطلقت أمس الثلاثاء أعمال (المؤتمر الدولي الأول في تحديات البنية التحتية المستدامة 2019) برعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ويستمر حتى 25 أبريل الحالي.

وأعرب ممثل سمو أمير البلاد في الحفل وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي في كلمة خلال الافتتاح عن سعادته لتمثيل سمو الأمير راعي هذا المؤتمر العالمي المهم الذي ينظمه قسم الهندسة المدنية بجامعة الكويت وجمعية المهندسين وبتعاون مشترك مع جامعات عالمية وهيئات متخصصة في مجال البنية التحتية.

وذكر العازمي أنه قبل أيام تم تكريم سمو أمير البلاد من قبل البنك الدولي احتفاء بدور سموه في التنمية الاقتصادية المستدامة وإحياء السلام اقليميا ودوليا «هذا التكريم يدفعنا جميعا للعمل وقبول التحدي في مجال البنية التحتية واستدامتها».

وأكد أن رعاية سموه لهذا المؤتمر إنما تنم عن حرصه ويدعم توجيهات الحكومة الرشيدة في تحقيق رؤية (كويت جديدة 2035) «فالكويت مقبلة على مشاريع ضخمة في البنية التحتية خلال الفترة القادمة وأفضل استعداد لها يكمن في التعليم الجيد وهذا ما نرجوه من مخرجات قسم الهندسة المدنية بشكل خاص وجامعة الكويت بشكل عام».

وأضاف أن هذه الرعاية السامية تؤكد وترسخ مفاهيم الكويت في رعايتها للعلم والعلماء وتعكس جهودها المستمرة في تطوير بنيتها التحتية والارتقاء بها لتحقيق عناصر الاستدامة من خلال هذا المؤتمر اضافة إلى المشاركة العلمية الرفيعة التي تم استقدامها من مؤسسات وجامعات عالمية مرموقة في مجالات البنية التحتية.

وأشار إلى أن الحكومة تدعم كل المؤتمرات المتخصصة التي تحقق الاستدامة في مختلف مناحي الحياة وخاصة أنها أمام تحد كبير في الارتقاء بالبنية التحتية التي واجهت مؤخرا عدة صعوبات والتي تقوم الحكومة بجدية تامة بمعالجتها.

وأعرب العازمي عن سعادته بهذه الشراكة العلمية والعالمية التي يحققها قسم الهندسة المدنية في جامعة الكويت وجمعية المهندسين الكويتية على حد سواء وذلك من خلال تعاونهما لعقد مثل هذا المؤتمر العلمي آملا أن يقدم توصيات علمية وعملية ستكون موضع اهتمام المعنيين بالدولة.

ومن جهته أكد رئيس جمعية المهندسين الكويتية فيصل العتل أن قضايا البنية التحتية من أهم القضايا في الوقت الحاضر مؤكدا أن الرعاية السامية لهذا المؤتمر تمثل اهتمام وحرص القيادة على دعم الطاقات البشرية في مجال الهندسة مع توفر الإمكانيات المادية والمعرفية لتحقيق رؤية (كويت جديدة 2035).

ولفت العتل إلى أن الكويت مقبلة على مشاريع كبيرة وبعضها قائمة مثل جامعة الشدادية والمدن السكنية الجديدة وغيرها من المشاريع ضمن خطة التنمية موضحا انها تحتاج إلى كوادر شبابية ذات كفاءة عالية مع توفر الإمكانات للقيام ببناء وصيانة المشاريع المقبلة.

بدوره أعرب رئيس قسم الهندسة المدنية في كلية الهندسة والبترول ورئيس اللجنة العليا للمؤتمر الدكتور فهد الركيبي عن فخره بالرعاية السامية لهذا الحدث العلمي الهام التي تدل على أن قائد التنمية والسلام سمو أمير البلاد من أشد المهتمين بتطوير البنية التحتية في الكويت لتواكب رؤية التنمية.

وأشار الركيبي إلى أن هذا المؤتمر يعد من أهم مساهمات قسم الهندسة المدنية في تشجيع البحث العلمي وتبادل الخبرات والتجارب بين جامعة الكويت وأهم الجامعات العالمية المشاركة بعلمائها المتميزين كجامعة (رتقرز) وجامعة (تكساس اوستن) وجامعة (بريتش كولومبيا) وجامعة (الينويز) في شيكاغو وجامعة (الينويز اربان شامبين).

وذكر أن المؤتمر يضم خمس ورش تدريبية متخصصة وثماني حلقات نقاشية وورش عمل بحضور المتخصصين إلى جانب مشاركة عدة جهات محلية وخليجية من دول أخرى في الأوراق العلمية.

وأضاف الركيبي أنه تم اختيار موضوع البنية التحتية للمؤتمر لما تواجهه الدولة من تحديات في هذا المجال.

يذكر أن المؤتمر يجمع خبراء من بيوت الخبرة الدولية والإقليمية والصناعات والأوساط الأكاديمية لتقديم خبراتهم ورؤيتهم الفريدة من نوعها في المجال العلمي لهندسة البنية التحتية للنقل من مرحلة التخطيط إلى مرحلة الصيانة والإدارة.

تسعى لإعداد متعلمين يمتلكون معارف ومهارات تساعد في نمو شخصيتهم

الحربي: خطة «التربية» لتطوير التعليم تستهدف بناء نظام تعليمي متطور وفعال

قال وكيل وزارة التربية الكويتية الدكتور سعود الحربي إن خطة الوزارة لتطوير التعليم تستهدف بناء نظام تعليمي متطور وفعال يساهم في تحقيق متطلبات التنمية البشرية والأهداف التربوية.

وأضاف الحربي خلال استعراض الخطة بحضور قيادات الوزارة أمس الثلاثاء إنها تسعى لإعداد متعلمين يمتلكون معارف ومهارات وقيما واتجاهات تساعد في نمو شخصيتهم وتجعلهم فاعلين ومؤثرين في مجتمعهم تأثيرا إيجابيا ومساهمين في تطوره.

وأكد أن التعليم في الكويت ليس بالصورة السوداوية التي يتحدث عنها البعض وأن ما تصدر من تقارير عالمية هي مجرد دلائل وليست مؤشرات مؤكدة لافتا إلى وجود بعض القصور الذي تم تداركه ومعالجته من خلال خطة الوزارة لتطوير التعليم.

وأوضح أنه عند صياغة الخطة تمت مراعاة الاستفادة من التجارب ودراسة الاستراتيجيات السابقة وأن تكون شمولية الابعاد والاتجاهات شاملة جميع مكونات النظام التعليمي وتنطلق من واقع التعليم في الكويت وتراعي متطلبات الدولة والأخذ بالحسبان السياق الاجتماعي والثقافي.

وتناول الحربي أهم التحديات التي تواجه تطوير التعليم ومنها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتكنولوجي فضلا عن التحديات المعرفية المتمثلة في عالم شبكات الاتصال الالكترونية والتقدم في العلوم العصبية وتغير المناخ والمصادر البديلة للطاقة والابداع والتجديد الثقافي.

واستعرض أبعاد التعليم المراد تحقيقها ومنها المعرفي والقيمي والسلوكي والمهارات لافتا إلى أنها تهدف الى تطوير النظم والسياسات التعليمية والادارية عن طريق اعداد وثيقة للسياسة التعليمية وفق رؤية وطنية وتحديث وثائق النظام التعليمي وإعادة النظر في هيكلة الوزارة ومراجعة قانون الزامية التعليم وقانون التعليم العام. وأشار إلى أن الخطة تهدف أيضا إلى تنمية المتعلمين في مرحلة الطفولة المبكرة عن طريق الزامية رياض الأطفال وتحسين جودة التعليم في تلك المرحلة وتمكين الأشخاص ذوي الاعاقة من حصولهم على الحق في التعليم.

تتمات

التحقيق مع

وشدد السويط على أن اللجنة أخذت على عاتقها السعي لكشف أبعاد قضية الجوازات المزورة والسعي بشكل جاد لوضع حلول حقيقية لمعالجتها، لافتًا إلى أنه سيتم استدعاء جميع الجهات المعنية ذات الصلة للتحقيق معهم، كما سيتم الاجتماع ببعض المتضررين من هذه المشكلة للاستماع لوجهة نظرهم لإعطاء نتيجة كاملة وتصور لمعالجة أفضل.

يذكر أن مجلس الأمة قد وافق في جلسته الأخيرة على تكليف لجنة حقوق الإنسان التحقيق في قضية الجوازات المزورة لفئة المقيمين بصورة غير قانونية.

رسمياً

وأضافت الوزارة في بيان لها: أن القرار نص في مادته الأولى على:«يضاف إلى أحكام المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم (639) لسنة 2017 تحت رقم (8) الفقرة الآتي نصها: تقديم إقرار من محام كويتي ومعتمد من جمعية المحامين الكويتية». وأوضحت أن الإقرار يتضمن بالنسبة للعقار الخارجي: «سلامة كافة مستندات الملكية الخاصة بالعقار المعروض وصحة التصديقات الواردة عليها من الجهات الرسمية بالدولة الكائن بها العقار، وكذلك خلو العقار المعروض من أي مخالفات أو مطالبات مالية أو مستحقات حكومية أو أي قيود أو حقوق عينية تحول دون تسجيل الملكية، بالإضافة إلى صلاحية الأرض الفضاء المعروضة للبناء عليها وإمكانية استخراج التراخيص اللازمة لذلك من الجهات الرسمية بدولة المقر». وقالت «التجارة» في بيانها، بالنسبة للعقار الداخلي، فإن الإقرار المقدم من المحامي يجب أن يتضمن: «مطابقة البناء القائم للمخططات الصادرة من بلدية الكويت، وعدم وجود مخالفات على العقار تحول دون تسجيله بالإضافة إلى خلو العقار من الحقوق العينية (أصلية وتبعية) كالرهن والامتياز وأي مستحقات أو مديونيات رسمية أو خاصة، وكذلك خلو العقار من ثمة قيود أو إجراءات قانونية كالحجز والمنع من التصرف».

إعدام

وجميعهم من الجنسية السعودية على تبني الفكر الإرهابي المتطرف وتشكيل خلايا إرهابية للإفساد والإخلال بالأمن وإشاعة الفوضى وإثارة الفتنة الطائفية والإضرار بالسلم والأمن الاجتماعي ومهاجمة المقار الأمنية باستخدام القنابل المتفجرة، وقتل عدد من رجال الأمن غيلةً، وخيانة الأمانة بالتعاون مع جهات معادية بما يضر بالمصالح العليا للبلاد.

وبإحالتهم للقضاء الشرعي بعد توجيه الاتهام لهم بارتكابهم تلك الجرائم صدرت بحقهم صكوك شرعية تقضي بثبوت ما نسب لهم شرعاً والحكم عليهم بالقتل تعزيرا، وإقامة حد الحرابة على المُشار لاسميهما أنفاً عزيز مهدي العمري و خالد بن عبدالكريم التويجري مع صلب الأخير منهما، وصدقت الأحكام من محكمة الاستئناف المختصة ومن المحكمة العليا، وصدر أمر ملكي بإنفاذ ما تقرر شرعاً وصدق من مرجعه بحق الجناة المذكورين، وقد نفذ ما تقرر شرعاً بحقهم يوم أمس الثلاثاء الموافق 18 / 8 / 1440هـ في كل من مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والمدينةً المنورة، والشرقية، والقصيم، وعسير.

ووزارة الداخلية إذ تعلن ذلك لتؤكد أن هذه البلاد لن تتوانى عن ردع كل من تسول له نفسه المساس بأمنها واستقرارها ومواطنيها والمقيمين على أراضيها، وأنها ماضية بمشيئة الله بكل عزم وحزم في تحقيق العدالة بتنفيذ أحكام الشرع المطهّر في كل من يتعدى حدود اللّه، كما تحذر في الوقت ذاته كل من تسوّل له نفسه الإقدام على ارتكاب مثل هذه الأعمال الإرهابية الإجرامية بأن العقاب الشرعي سيكون مصيره

لا فروق مالية

بتاريخ 3 /7/ 2017 بنقل تبعية واختصاصات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة من ديوان الخدمة المدنية إلى الهيئة العامة للقوى العاملة». وأشار الموسى إلى أن قرار منح موظفي الهيئة ذات المكافآت والمزايا المالية المخصصة لموظفي الهيكلة جاء تحقيقا لمبدأ المساواة بين جميع موظفي الهيئة بعد قرار الدمج، مؤكدا حرص الهيئة على مصلحة الموظفين وأن لا يضار أي موظف تحت رئاسته.

الشركة الصناعية لحماية البيئة (ش.م.ك.مقفلة)

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الصناعية لحماية البيئة (ش.م.ك.مقفلة) بدعوة مساهميها الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية (العادية وغير العادية) الذي سيعقد يوم الأربعاء الموافق 2019/05/01 في تمام الساعة 11 صباحاً - في العنوان التالي: شرق - شارع الشهداء - برج كيبكو - الدور 48.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/21/31

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها.
4. سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
5. سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليه.
6. مناقشة صرف مكافأة لأعضاء مجلس إدارة بقيمة إجمالية 30,000د.ك (فقط ثلاثون ألف دينار كويتي لا غير) عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها.
7. إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية بالشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
8. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
9. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات عن السنة المالية والتي ستنتهي في 2019/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية

أولاً: مناقشة إطفاء جزء من الخسائر المرحلة والبالغة 3,604,577د.ك (فقط ثلاثة مليون وستمائة وأربعة ألف وخمسمائة وسبعة وسبعون دينار كويتي لا غير) كما في 2018/12/31 وذلك باستخدام الاحتياطي الاختياري مبلغ وقدره 700,177د.ك (فقط سبعمائة ألف ومائة وسبعة وسبعون دينار كويتي لا غير) وعلاوة الإصدار مبلغ وقدره 725,000د.ك (فقط سبعمائة وخمسة وعشرون ألف دينار كويتي لا غير) والاحتياطي الإجباري مبلغ وقدره 782,793 د.ك (فقط سبعمائة وإثنان وثمانون ألف وسبعمائة وثلاثة وتسعون دينار كويتي لا غير) ليتبقى مبلغ وقدره 1,396,607د.ك (فقط مليون وثلاثمائة وستة وتسعون ألف وستمائة وسبعة دينار كويتي لا غير) من الخسائر المرحلة والموافقة عليه.

ثانياً: مناقشة تخفيض رأس مال الشركة من 3,884,100د.ك (فقط ثلاثة مليون وثمانمائة واربعة وثمانون ألف ومائة دينار كويتي لا غير) إلى 2,487,493د.ك (فقط إثنان مليون وأربعمائة وسبعة وثمانون ألف وأربعمائة وثلاثة وتسعون دينار كويتي لا غير) لإطفاء كامل الخسائر المرحلة والموافقه عليه.

ثالثاً: مناقشة تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الاساسي للشركة والموافقة عليه لتكون كالتالي:

(المادة قبل التعديل):
حدد رأس مال الشركة بمبلغ إجمالي قدرة 3,884,100 دينار كويتي مقسماً (33,841,000) سهم، قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

(المادة بعد التعديل):
حدد رأس مال الشركة بمبلغ إجمالي قدرة 2,487,493 دينار كويتي مقسماً (24,874,930) سهم، قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

رابعاً: لمناقشة إضافة أغراض جديدة للشركة تتمثل في التالي:
1. استخراج الرمال وإعادة تعبئة (الدراكيل) - البيع بالجملة للرمال واستخراجه - البيع بالجملة للصلبوخ واستخراجه.
2. إدارة واستثمار المرادم.

خامساً: مناقشة تعديل نص المادة رقم (5) من عقد التأسيس والمادة رقم (4) من النظام الاساسي والموافقة عليه لتكون كالتالي:

(المادة قبل التعديل):
الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي:
1. القيام بتنفيذ كافة أعمال النقل والتجميع للقمامة والنفايات والأنقاض والاستفادة منها داخل وخارج الكويت.
2. القيام بتنفيذ كافة أنواع التعهدات ومناقصات النظافة لجميع الجهات داخل وخارج الكويت.
3. القيام بتنفيذ كافة أنواع وأعمال وخدمات تنظيف وحماية البيئة وتحسين البيئة من التلوث داخل وخارج الكويت.
4. استيراد أجهزة الرصد والتحكم والقياس البيئي.
5. القيام بتنفيذ أعمال الهدم ونقل المخلفات.
6. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
7. إعداد الدراسات الاستشارية البيئية (على أن تتوافر الشروط المطلوبة في من يزاول هذه المهنة).
8. إعداد وتأهيل الكوادر بيئياً.
9. دراسة ومعالجة المشاكل البيئية بشكل عام.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

(المادة بعد التعديل):
الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي:
10. القيام بتنفيذ كافة أعمال النقل والتجميع للقمامة والنفايات والأنقاض والاستفادة منها داخل وخارج الكويت.
11. القيام بتنفيذ كافة أنواع التعهدات ومناقصات النظافة لجميع الجهات داخل وخارج الكويت.
12. القيام بتنفيذ كافة أنواع وأعمال وخدمات تنظيف وحماية البيئة وتحسين البيئة من التلوث داخل وخارج الكويت.
13. استيراد أجهزة الرصد والتحكم والقياس البيئي.
14. القيام بتنفيذ أعمال الهدم ونقل المخلفات.
15. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
16. إعداد الدراسات الاستشارية البيئية (على أن تتوافر الشروط المطلوبة فمن يزاول هذه المهنة).
17. إعداد وتأهيل الكوادر بيئياً.
18. دراسة ومعالجة المشاكل البيئية بشكل عام.
19. استخراج الرمال وإعادة تعبئة (الدراكيل) - البيع بالجملة للرمال واستخراجه - البيع بالجملة للصلبوخ واستخراجه.
20. إدارة واستثمار المرادم.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

مجلس الإدارة

[illegible]